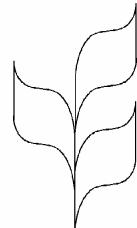




Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/8/26/Add.1
15 January 2006

**الاتفاقية المتعلقة
بالتتنوع البيولوجي**



ORIGINAL: ENGLISH

مؤتمر الأطراف في اتفاقية
التتنوع البيولوجي
الاجتماع الثامن
كورتيبيا، 20 إلى 31 مارس / آذار 2006
البند 3-26 من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM)

منكرة من الأمين التنفيذي

أولاً - خلفية الموضوع

1. توفر هذه الوثيقة ملخصا للنتائج والتوصيات الأساسية لفريق الخبراء التقنيين المخصص حول تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM). وقد تم عقد اجتماع فريق الخبراء التقنيين المخصص في الفترة من 11 إلى 15 يوليه 2005 في مونتريال، بمساندة كبيرة من حكومة هولندا. ويتم تزويد الأطراف بالقرير الكامل لفريق الخبراء في شكل وثيقة معلومات.

2. اجتمع فريق الخبراء لمساعدة البلدان على تعزيز وتحسين تنفيذ إدارة IMCAM على المستوى المحلي، والوطني، والإقليمي. وطبقا للنشاط (ج) تحت الهدف التشعيلي 1-1 من برنامج العمل في التنوع البيولوجي البحري والساحلي (المقرر 5/7، المرفق الأول)، تولى فريق الخبراء قضية تحديد العقبات أمام تنفيذ إدارة IMCAM على المستويين الوطني والم المحلي، وتولى كذلك استراتيجيات التنمية، مثل الشراكات، والأدوات والوسائل الأخرى، وذلك من أجل التغلب على هذه العقبات، بما في ذلك توفير الإرشادات الخاصة بعمليات تطبيق هذه الأدوات. وتناقش الوثيقة الحالية كلتا القضيتين.

3. تم تنفيذ أعمال فريق الخبراء التقنيين المخصص في سياق استمرار تدهور التنوع البيولوجي البحري والساحلي، كما تمت الإشارة إليه من خلال نتائج تقييم الألفية لأنظمة الأيكولوجية (MA) وعمليات التقييم العالمي والإقليمي الحديثة، بما في ذلك التقييم العالمي الشامل للمياه (GIWA). يظهر بوضوح فشل إدارة قطاعات المناطق الساحلية في إيقاف ضياع التنوع البيولوجي البحري والساحلي على مر السنوات، وهناك حاجة للتطبيق المحسن لنهج متوازن.

4. يمكن تعريف الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM) بصفتها عملية مستمرة، ديناميكية، متكررة، متشاركة يتم فيها وضع استراتيجية منسقة وتنفيذها للسماح باستخدام الموارد المستدامة. فالتكامل الرئيسي للهيئات

* UNEP/CBD/COP/8/1.

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التكرم باهضمار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

الوطنية والإقليمية والمحلية وكذلك التكامل الأفقي للعديد من وكالات القطاعات، والجمهور العام وأصحاب المصلحة البحرية ذوي الصلة، تُعد بمثابة حجر الأساس لعملية الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM). فيجب أن تكون الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية قادرةً ليس فقط على التعامل مع الضغوط البشرية الحالية، بل أيضاً مع التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بتغير المناخ، بما في ذلك الارتفاع السريع لمستوى مياه البحر وأشكال العواصف المتغيرة.

5. اعترف أطراف الاتفاقية بالقيمة المحتملة لإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM) في مرحلة مبكرة. فالمقرر 10/2 يشجع على استخدام إدارة IMCAM بصفتها أنساب إطار عمل لمعالجة الآثار الإنسانية على التنوع البيولوجي البحري والساحلي وتعزيز حفظه واستعماله المستدام؛ كما أنها تشجع الأطراف على إنشاء و/أو تعزيز الترتيبات المؤسسية والإدارية والتشريعية من أجل تطوير الإدارة المتكاملة لأنظمة البحرية والساحلية وخطط واستراتيجيات المناطق البحرية والساحلية وتكاملها في إطار خطط التنمية الوطنية وذلك حسب مقتضى الحال. ونظراً لأهميتها، أصبحت الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية أحد عناصر برنامج الاتفاقية الخاص بالعمل في مجال التنوع البيولوجي البحري والساحلي، والذي تم إقراره عام 1998 (المقرر 4/5) وتحديثه في عام 2003 (المقرر 5/7). وتهدف هذه الوثيقة إلى تجاوز ما وراء هذه المقررات من أجل تفهم السبب وراء عدم تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM) بالإضافة إلى ضرورة تعزيزها، وتعزيز تطبيقها على وجه الخصوص.

6. قد يرغب مؤتمر الأطراف في النظر في التوصيات الموجودة في القسم 4 من هذه الوثيقة.

ثانياً - تعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية IMCAM: تحليل القيود وتمكين تنفيذ الأنشطة

7. نظراً للطبيعة المعقدة للضغوط المفروضة على المناطق الساحلية وبسبب تعدد مستخدمي هذا المجال، فليس من المدهش أن يظل تنفيذ إدارة IMCAM يواجه العديد من المعوقات. وإدراك هذه المعوقات يمكن صناع السياسات، ومديري المناطق الساحلية، وأصحاب المصلحة الآخرين من تصميم المزيد من البرامج التي ستعالج المعوقات المذكورة مباشرةً.

8. تم تجميع المعوقات أمام تنفيذ إدارة IMCAM وتقسيمها إلى فئات تم اعتمادها في الخطة الاستراتيجية للاتفاقية (المقرر 26، المرفق، التذييل). كما تم تحديد المعوقات استناداً إلى الخبرات الجماعية لفريق الخبراء التقنيين المخصص، بالإضافة إلى دراسات عديدة. وفي كلتا الحالتين، تم اقتراح مجموعة من أنشطة التكين للتغلب على تلك المعوقات المحددة. وتحدد أنشطة التكين هذه إطاراً زمنياً تقريرياً للوصول إلى النتائج المرجوة (إطار زمني قصير الأجل، أو متوسط الأجل، أو طويل الأجل) كما تقترح الأدوار المحتملة لكل نشاط. كذلك يمكن أن نجد دراسات الحالة تناقض هذه الأنشطة في التقرير الكامل لفريق الخبراء التقنيين المخصص.

قضايا سياسية/ مجتمعية

9. تم تحديد المعوقات السياسية التالية:

(أ) غياب الرؤية طويلة الأجل لإدارة IMCAM؛

(ب) غياب الإرادة والالتزام السياسيين المرتبطين بإدارة IMCAM، على العديد من المستويات - الوطنية، والإقليمية، والمحلية؛

(ج) افتقار اهتمام المسؤولين المنتخبين والأحزاب السياسية التي ينتمون إليها على المنافع في نطاق مكتبهم؛

(د) تتمتع مؤسسات وأفرقة التنمية المتخصصة بميزة الوصول إلى صناع السياسات بصورة أكبر من مؤسسات وأفرقة الحفظ المتخصصة؛

(هـ) عدم توافق خيارات التنمية المقترحة للمناطق الساحلية مع أهداف إدارة IMCAM في أغلب الأحوال؛

(و) غياب الإرادة السياسية من أجل التنفيذ الفعال للتشريعات المرتبطة بإدارة IMCAM.

(ز) توجيه مقدار غير كاف من الاهتمام للأولويات المرتبطة بالمجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة الآخرين للمشاركة في عمليات صنع القرار.

10. يتطلب التنفيذ الناجح لإدارة IMCAM رؤية طويلة الأجل، ونتائج مشتركة وأهداف وغايات قابلة للقياس. كما أنها تتطلب أيضا التزاما قويا وواضحا من جانب الحكومة على المستويين الوطني والإقليمي، بالإضافة إلى التوعية بالالتزامات التي تم إعدادها للاتفاقيات العديدة الدولية والإقليمية ذات الصلة والتمسك بهذه الالتزامات. وقد تم اتخاذ معظم المقررات الحكومية بناءً على دورات انتخابية تتراوح بين أربع وخمس سنوات، وقد يكون هناك اهتمام غير كاف يتم توجيهه إلى القضايا طويلة الأجل مثل دورة مشروع إدارة IMCAM والتي تتراوح بين ثمانية واثنتي عشر سنة أو المكاسب طويلة الأجل الناتجة عن إدارة الموارد المستدامة. وأحيانا ما يؤدى تغيير القيادة أثناء الدورات الانتخابية إلى تغيير تركيز برامج إدارة الموارد طويلة الأجل. وفضلا عن ذلك، قد تعارض الحكومات المنتخبة النظر إلى التكاليف والمنافع فيما وراء نطاق مكتبهم، في حين أن مشروعات إدارة IMCAM سوف تستغرق سنوات حتى تظهر نتائجها التي يمكن للجماهير رؤيتها وتقييمها.

11. ويمكن أن تضعف التزامات الحكومة بسبب الحقيقة الفائلة بأن مؤسسات التنمية المتخصصة تتمتع بميزة الوصول إلى صناع السياسات بصورة أكبر من مؤسسات وأفرقة الحفظ المتخصصة في المنتديات العامة. ويمكن أن ينبع الصراع بين هذه الأفرقة بسبب غياب الخيارات التنموية البيئية البديلة.

12. سيحتاج برنامج إدارة IMCAM الفعال إلى الوفاء بالأولويات المحددة من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة الآخرين. والمجتمعات التي تعتمد على الموارد البحرية والسائلية اللازمة لمعيشة لديها معرفة مباشرة بحالة هذه الموارد وكذلك المشكلات التي تؤثر عليها. ومع ذلك، فإن الشواغل المحلية، مثل تدهور ودمار الموارد والموائل الساحلية بسبب الأنشطة التي تعتبر مربحة من الناحية الاقتصادية، قد لا يتم منحها حالة من الأولوية من جانب صناع السياسات. وتم مناقشة القضايا الاقتصادية بمزيد من التفصيل في القسم (ز) أدناه.

تمكين الأنشطة ذات الصلة بالمعوقات السياسية

13. النتائج المرجوة: تلتزم كافة الحكومات بإدارة IMCAM؛ ووضع الخطوات المطلوبة لتنفيذ إدارة IMCAM بشكل فعال على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية؛ ويجب أن تفهم الحكومات وأصحاب المصلحة جيدا منافع وتكليف إدارة IMCAM؛ ويقوم كافة أصحاب الأدوار بوضع العمليات المتكاملة والالتزامات التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف قيد الممارسة (طويل الأجل).

14. الأنشطة:

- خلق مستوى عال من التوعية والفهم لإدارة IMCAM بين صناع السياسات من خلال خلق قضية طرئة خاصة بمنافع إدارة IMCAM الواضحة 1 / أصحاب الأدوار: المجتمع المدني، والمنظمات الأخرى ، ومديرو المناطق الساحلية، والمعلمون، والرواد من صناع السياسات)

1/ تتضمن أنشطة المساعدة ما يلي:

- إجراء دراسات حول تقييم الموارد البحرية والسائلية، باستخدام اقتصادات الموارد
- دمج إدارة IMCAM مع اليوم العالمي للبيئة

- تسهيل العمليات التي تمكن حماهير الناخبين المحليين من طرح رؤية مشتركة ذات صلة بإدارة IMCAM وإدخالها ضمن عملية صناعة القرار (**أصحاب الأدوار: مدير المناطق الساحلية، وصنع السياسات، والمجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرون، والمجتمع المدني، والمنظمات**)
- تعليم إدارة IMCAM في عمليات التخطيط الوطنية والإقليمية (**أصحاب الأدوار: صناع السياسات، والمجتمع المدني والمنظمات الأخرى، والبرامج الإقليمية**)
- إدماج إدارة IMCAM في جدول الأعمال السياسي اليومي (**أصحاب الأدوار: صناع السياسات، والمجتمع المدني والمنظمات الأخرى**)
- تتبیه صناع السياسات بالآثار السلبية الناجمة عن عدم تنفيذ وغياب تعزيز التشريعات والالتزامات ذات الصلة بإدارة IMCAM (**أصحاب الأدوار: المجتمع المدني، والمنظمات الأخرى، ومدير المناطق الساحلية، والمعلمون، والرواد من صناع السياسات**)
- تم تحديد المعوقات المجتمعية التالية: 15
 - (أ) عدم كفاية الوعي والمعرفة الملائمين بين أصحاب المصلحة والجماهير حول منافع إدارة IMCAM وبصفة خاصة دورها في تدعيم الاستخدام المستدام للموارد؛
 - (ب) انخفاض المستوى المعرفي لمشاركة لأصحاب المصلحة، وبصفة خاصة المجتمعات الأصلية والمحلية، في عمليات صنع القرار؛
 - (ج) عدم ملائمة البنية لأصحاب المصلحة من أجل التوصل إلى رؤية موحدة حول إدارة IMCAM، وذلك لحسم وتتجنب التعارض، وكذلك لتنفيذ الأنشطة.
- 16. تعتبر المشاركة العامة أمراً مهماً للتنفيذ الناجح لإدارة IMCAM. فعندما تواجه المجتمعات المحلية مقررات وطنية حكومية يتلاشى دورها فيها، وعند غياب تفهمها لعملية إدارة IMCAM ومنافعها، تكون النتيجة فقدان الثقة والشعور بالاستياء. ويكون هذا هو الحال على وجه الخصوص عندما لا يتم تناول قضايا معينة بشكل ملائم في خطط إدارة IMCAM تراها المجتمعات المحلية قضايا هامة، مثل تلوث المناطق الساحلية وتدهور الموارد الساحلية. ويمكن أيضاً أن يدرك أصحاب المصلحة غياب بذائق لأنماط الحالية للاستخدام غير المستدام للموارد، والتي يمكن أن يتناولها برنامج إدارة IMCAM خلال التنمية الاقتصادية وتعزيز خيارات المعيشة. وليس مضروري أن يحتاج برنامج إدارة IMCAM الناجح إلى أفضل محتوى تقني، بل إنه يتطلب بالضرورة موافقة عامة ويجب أن يسد احتياجات عدد كبير من أصحاب المصلحة.
- 17. يعني خلق نوعية جماهيرية وتدعم المشاركة العامة على وجه العموم أن الأمر يتطلب وقتاً إضافياً لاتخاذ القرارات. ومع ذلك، فإن غياب الوعي وفقدان الثقة في مقررات الإدارة والعملية التنظيمية يمكن أن يخلق العديد من المعوقات أمام تنفيذ إدارة IMCAM. وإذا لم تشارك الجماهير بشكل فعال ولم "تشارك" في عملية اتخاذ القرارات، يمكن أن تتأخر مبادرات إدارة IMCAM تماماً، أو حتى قد تبوء بالفشل. ويجب توفير آلية رسمية للمشاركة العامة من أجل تطوير رؤية شاملة لإدارة IMCAM وجسم الصراعات التي قد تنشأ بين مختلف الأطراف أشئه عملية التنفيذ. ويتبعين على أصحاب المصلحة أن يتقهموا تماماً المكاسب والخسائر المخطط لها، وذلك لتجنب وجود اتفاق جماعي قائم على توقعات خاطئة.

-
- إجراء برامج تدريبية لصناع السياسات في إدارة IMCAM (بما في ذلك رفع التوعية بوجود إدارة IMCAM بصفتها استراتيجية حكومية لمواجهة ضياع الموارد الساحلية، وحيثما يكون ممكناً، إعداد جدول زمني شامل لمنح صناع السياسات التحديثات المنتظمة حول تطور القضايا).
 - توزيع دراسات الحالة/ المنتجات الإعلامية الملائمة، في العديد من الأشكال، حول مشروعات إدارة IMCAM الناجحة التي تلقي الضوء على الدروس المستفادة
 - طبع منشورات تناقش منافع إدارة IMCAM (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، بما في ذلك دورها في تخفيف آثار الكوارث وتغيرات المناخ)

تمكين الأنشطة ذات الصلة بالمعوقات المجتمعية

18. النتائج المرجوة:

- توعية كافة أصحاب المصلحة والجماهير بمنافع إدارة IMCAM وبالبيئة البحرية والساحلية صحية (طويل الأجل)؛
- وضع ترتيبات مفهومة وفعالة فيما يتعلق بمشورة ومشاركة أصحاب المصلحة، وبصفة خاصة المجتمعات الأصلية والمحلية، في جميع مراحل تصميم البرنامج، والتنفيذ والدعم والتقييم؛
- تبني عملية إرضائية في صناعة القرار (متوسط الأجل).

19. الأنشطة:

- تتبیه الجماهير، وخصوصا الشباب، وخلقوعي أكبر لديهم بمنافع إدارة IMCAM (أصحاب الأدوار: المعلمون، والمجتمع المدني، والمنظمات الأخرى، ومديرو المناطق الساحلية)
- ضمان الإدماج المستمر للخبرات الناجحة وفشل برامج إدارة IMCAM، (أصحاب الأدوار: مدير المناطق الساحلية، وصناع السياسات، والمنظمات)
- إنشاء آليات تعزيز المشورة والمشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة، وبصفة خاصة المجتمعات الأصلية والمحلية، في كافة مراحل تخطيط وتصميم وتنفيذ وتعزيز وتقييم البرنامج 3/ (أصحاب الأدوار: مدير السواحل، وصناع السياسات، وقادرة المجتمعات)
- إنشاء آليات لتجنب وحسن الصراع (أصحاب الأدوار: مدير المناطق الساحلية، وصناع السياسات، وقادرة المجتمعات)

ب - المعوقات ذات الصلة بالقدرات المؤسسية، والتقنية

20. تم تحديد المعوقات التالية فيما يتعلق بالبنيات المؤسسية الضعيفة:

- (أ) غياب السلطة الكافية في داخل مؤسسات إدارة IMCAM من أجل زيادة كفاءتها؛
- (ب) غياب التكامل بين نهج القاعدة إلى القمة والقمة إلى القاعدة؛
- (ج) غموض مكونات إدارة IMCAM فيما يتعلق بطرق الإدارة؛

2/

تتضمن الأمثلة ما يلي:

- مواد التوعية التعليمية/ العامة المناسبة محليا، والتي يتم تضمينها للاستخدام في المناهج الدراسية
- الأمثلة الملائمة من الناحية الثقافية ذات الصلة بالجانب المحلي والتي تشرح مغزى إدارة IMCAM
- منشورات/ مواد مسموعة- مرئية حول نجاح/ إنجازات إدارة IMCAM
- بنيات وآليات تتم المشاركة فيها بالتساوي مثل المنتديات/ المجالس الإدارية

3/

يجب أن تكفل هذه الآليات ما يلي:

- استجابة برامج إدارة IMCAM للاحتجاجات المحددة من جانب أصحاب المصلحة
- مشاركة المنافع والتکاليف بالتساوي وأن تكون الآليات الازمة لتنفيذ ذلك جزءا من تصميم المشروع
-

- (د) غياب آليات التي تسمح بالتكامل الأفقي أو تكفله؛
- (هـ) وجود عدد كبير من الوكالات (غير المنسقة) ذات مصالح متعارضة أو متشابكة؛
- (وـ) التنظيم الداخلي السيئ للمؤسسات؛
- (زـ) عدم ملاءمة الترتيبات المؤسسية لإدارة IMCAM، وسلطاتها وميزانيتها من أجل تشكيل تكامل أفقي ورأسي فعال بين الوحدات الحكومية الموجودة والمنظمات غير الحكومية؛
- (حـ) صعوبة تأجير وتشغيل المختصين والمهرة في هيئات البلد؛
- (طـ) الاعتماد الزائد على مهارات المستشارين الأجانب (الفشل في بناء قدرة البلد).
21. يمثل التكامل أحد أكبر المعوقات أمام تنفيذ إدارة IMCAM. ففي حالات عديدة، قد يوجد تنسيق بسيط الحجم أو قد لا يوجد تنسيق على الإطلاق بين المسؤولين عن إدارة IMCAM على المستويات الحكومية الوطنية، والإقليمية، والمحلية (التكامل الرأسي). وتتطلب عملية إدارة IMCAM المشاركة والتكميل الأفقي لعدد من القطاعات العاملة في البيئة البحرية والساحلية (مثلاً، تطوير موارد البترول والغاز، ومصايد الأسماك، والسياحة الساحلية، والقافة البحرية، وحماية الثدييات البحرية، تطوير الموانئ)، بالإضافة إلى القطاعات القائمة على الأرض التي تؤثر على البيئة البحرية والساحلية (مثلاً، الزراعة، وقطاع الغابات، والتعدين، والإسكان، والسياحة). ويمكن أن تغيب آلية توفير التكامل، مما يؤدي إلى إعاقة إدارة IMCAM بسبب أنشطة القطاعات التي لا تشارك فيها بصورة فعالة.
22. غالباً ما تفتقد مؤسسات إدارة IMCAM إلى سلطة مباشرة على ممارسات استخدام الأرض التي تؤثر على الأنظمة الأيكولوجية الساحلية، الأمر الذي يعيق قدرتها على معالجة مشكلات بتخطي القيود الإدارية. ويمكن أن يكون للوكالات مصالح وتكتبات متعارضة أو متشابكة، وكذلك قد تتطوي على تنظيم داخلي سيء. وقد تكون هناك أشكال من الخلل في توازن هيئة صناعة القرار بين العديد من وزارات الحكومة (مثلاً، وزارة مصايد الأسماك والبيئة). ونتيجة لذلك، يمكن أن تكون الترتيبات المؤسسية لإدارة IMCAM، وسلطاتها وميزانيتها غير ملائمة لتشكيل تكامل أفقي ورأسي فعال. وفي العديد من البلدان النامية، تواجه البنية المؤسسية صعوبة أكثر في تأجير وتشغيل المهرة والمختصين في البلد، الأمر الذي ينجم عنه الاعتماد الزائد على مهارات المستشارين الأجانب. وقد لا تبني برامج المساعدة الإنمائية قدرة كافية للبلد للعمل على ديمومة البرنامج عندما تنتهي مساعدات المانحين.
23. يتمثل العائق الآخر في غموض تعريف إدارة IMCAM حيث إن ذلك يرتبط بقضايا الإدارة العملية. وتتطلب الإدارة الفعالة المتكاملة إجراءات منسقة وأدوار موزعة بوضوح فيما بين عدد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية على مستويات متعددة من الإدارة، وموارد والقدرات الملائمة بين المسؤولين المنفذين على كافة المستويات لتنفيذ مهام الإدارة. كما يتطلب الأمر أيضاً وجود أنظمة لمراقبة الأداء والتأكيد على المسؤولية. ويمكن أن تساعد مسودة مجموعة مؤشر إدارة IMCAM التابعة لليونيف، والواردة في المرفق 2 من التقرير الكامل لفريق الخبراء التقنيين المخصص، في وضع الخطوات الالزامية لتنفيذ إدارة IMCAM ورصد تقدمها.

تمكين الأنشطة/ الأدوات ذات الصلة بالبنية المؤسسية الضعيفة

النتائج المرجوة: 24

- إقامة وتشغيل مؤسسات قوية وجيدة التنظيم تتمتع بالسلطة والقدرة على التنفيذ الفعال لإدارة IMCAM (طويل الأجل)؛
- تأسيس وتشغيل هيئة رائدة/ هيئة منسقة تتمتع بالتأهيل القانوني لإدارة IMCAM. بدلاً عن ذلك، تأسيس لجنة توجيهية مكونة من الهيئات التي تلعب دوراً رائداً في إدارة IMCAM، مع

التقىم الواضح للأدوار والمسؤوليات ذات الصلة؛ وتطويع الهيئات المناسبة على المستويين الإقليمي والمحلّي؛ وإيجاد تكامل أفقى ورأسي (متوسط الأجل).

25. الأنشطة:

- معالجة التكامل الرأسي بعد الاجتماعات للهيئات ذات الصلة على كل المستويات الحكومية لتحليل تكليفاتها وأنشطتها الفردية، بهدف الوصول إلى تقافهم مشترك للأدوار والمسؤوليات وإستراتيجيات التسيير (**أصحاب الأدوار: صناع السياسات، وممثلو الهيئات/ الإدارات الحكومية والمنظمات ذات الصلة**)
- معالجة التكامل الأفقي بعد اجتماعات ملزمة ومنتظمة فيما بين ممثلي الهيئات/ الإدارات لممثلي مختلف الهيئات على كافة المستويات، وتمثل القطاعات المختلفة المسؤولة عن إدارة **(أصحاب الأدوار: صناع السياسات، وممثلو الهيئات/ الإدارات الحكومية والقطاعات والمنظمات ذات الصلة)**
- خلق نماذج للبنية المؤسسية المساندة لإدارة IMCAM من خلال تضمين أمثلة ثابتة تتمتع بالمارسة الجيدة يمكن تهيئتها حسب احتياجات البلدان (**أصحاب الأدوار: صناع السياسات، وممثلو الوكالات الحكومية والمنظمات ذات الصلة**)
- استخدم المؤشرات، مثل مؤشر إدارة IMCAM التابع لليونيب والمعد لتحسين تنفيذ إدارة **(أصحاب الأدوار: مدير المناطق الساحلية)**

26. تم تحديد العائق التالي فيما يتعلق بالقدرة المؤسسية المحددة:

نقص الموارد البشرية وعدم كفاية المعرف و الخبرات الخاصة بإدارة IMCAM.

27. تتطلب إدارة IMCAM مجموعة من الخبرات والمعرف في كل من مرحلتي التخطيط والتنفيذ. وفي كثير من البلدان، هناك نقص في الأفراد المدربين والموارد الشاملة، من بينها مصادر التمويل وصور التكنولوجيا والمعدات المتاحة، الأمر الذي يجعل المؤسسات عاجزة عن التنفيذ أو البحث أو المراقبة بصورة ملائمة. كما قد توجد أيضا خبرة محدودة في العمل بطريقة متكاملة. ومن ثم تكون هذه المؤسسات غير قادرة تماما على تخطيط وتنفيذ وتقدير برامج إدارة IMCAM، وكذلك تكون عاجزة عن تقييم تأثيرات الأنشطة المقترنة المتعلقة بالتنمية. وتعتبر تنمية المهارات الأساسية مثل حل المشكلات والتخطيط الإستراتيجي ومراقبة وتقدير المشروعات/البرامج، وتسوية النزاعات أمرا ملحا. كما أنه من الضروري تعزيز المهارات على المستويين الوطني والمحلّي، كما هو الحال في خلق البيئة الفاعلة التي يمكن أن يعمل فيها الممارسون.

تمكين الأنشطة/الأدوات ذات الصلة بالقدرة المؤسسية المحددة

28. النتائج المرجوة:

- الموارد البشرية الكافية التي تتمتع بالخبرات الكافية والمخصصة لتنفيذ برامج إدارة **IMCAM (طويل الأجل)**.

29. الأنشطة:

- تعزيز المعرف و الخبرات من خلال (1) برامج التدريب على إدارة IMCAM وكيفية المشاركة في العمل بصورة متكاملة؛ و(2) برامج التوظيف (**أصحاب الأدوار: المؤسسات البحثية والتعليمية، والمنظمات ذات الصلة، وصناع السياسات، وهيئات التمويل**)

30. تم تحديد المعوقات التالية فيما يتعلق بالاتصال:

- (أ) انخفاض مستوى الاتصال بين العلماء والمديرين؛
- (ب) عجز العديد من العلماء عن الاتصال بلغة غير علمية؛
- (ج) فشل المديرين المحليين في التعبير عن احتياجاتهم بشكل ملائم؛
- (د) غياب الصحافة "الحرة" والإعلام الجماهيري العام؛
- (هـ) ارتفاع معدلات الأمية مما يقلل فهم ومشاركة الجماهير؛
- (و) غياب مهارات اللغة الملائمة على المستوى المحلي.

31. يعتبر الاتصال المرتبط بإدارة IMCAM فيما بين العددى من أصحاب المصلحة تحدياً رئيسياً أما كافية البلدان. فالروابط بين العلم والإدارة وصناعة السياسة غالباً لا يتم تطويرها جيداً، وتحتاج المعلومات العلمية آلية فعالة للاندماج في عملية صنع القرار. والكثير من العلماء يفتقرن إلى القراءة أو الوقت أو الإرادة لتوسيع العلم بصورة مفهومة للمديرين وصناع السياسات. وبالمثل، يفشل المديرون غالباً في إطلاع العلماء على احتياجاتهم من المعلومات الخاصة بإدارة IMCAM أو وضع المعلومات العلمية المتوفرة في الاعتبار. وهذا قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات لا تتماشى مع العلم، أو تكون مدفوعة بالأهداف الاقتصادية فقط، أو ربما لا تعرف بالشكوك العلمية والافتراضات البديلة. وتتم أيضاً مناقشة قضية المعلومات العلمية في عملية الإدارة في القسم (ج) أدناه.

32. يتم تنفيذ معظم مشروعات إدارة IMCAM على المستوى المحلي، وتتطلب مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة الآخرين. وبالرغم من الوجود الفعلي للعديد من موارد المعلومات ذات الصلة بإدارة IMCAM، على المستويين الوطني والدولي، فإن استخدامها العلمي على المستوى المحلي غالباً ما يكون محدوداً نظراً لعدم ترجمة هذه الموارد إلى اللغات المحلية. وفي بعض البلدان يقل ارتفاع معدلات الأمية من مستوى فهم ومشاركة الجماهير. وفي البعض الآخر، يقف غياب الصحافة الحرة والحصول المحدود على المعلومات العامة عائقاً أمام عملية إدارة IMCAM.

تمكين الأنشطة / الأدوات التي تتعلق بالاتصال

33. النتائج المرجوة:

- إزالة فجوات الاتصال بين العلماء والمديرين والسكان المحليين من أجل تنفيذ إدارة IMCAM (تطوّر الأجل)؛
- تطوير التفاهم المشترك بين العلماء والمديرين حول موضوعات إدارة IMCAM (متوسط الأجل)؛
- الاتصال بين العاملين في إدارة IMCAM بصورة أكثر فاعلية على المستوى المحلي (قصير الأجل).

34. الأنشطة:

- إنشاء اتصال منتظم ومنسق ومتداول بين العلماء والمديرين، من خلال آلية تبادل المعلومات (أصحاب الأدوار: الباحثون، ومديرو المناطق الساحلية، والمنظمات)
- إنشاء وتنفيذ جدول أعمال للبحث، يتضمن ممارسات ومعارف محلية وتقليدية، بهدف تحسين قاعدة معلومات إدارة IMCAM (أصحاب الأدوار: المؤسسات البحثية، والمجتمعات الأصلية والمحليّة، ومديرو المناطق الساحلية، ومؤسسات التمويل)

- تشجيع الترجمة غير التقنية للمناقشات العلمية، على سبيل المثال، من خلال استخدام الأطراف الثالثة في المناطق ذات الصلة (أصحاب الأدوار: الصحفيون العلميون، والقائمون بالاتصال، والمعلمون)
- توفير برامج تعليمية للمديرين المحليين، على سبيل المثال، من خلال برامج التدريب (أصحاب الأدوار: الباحثون، والمؤسسات التعليمية والمنظمات ذات الصلة)
- تعزيز استخدام المهارات الملائمة، على سبيل المثال، من خلال تبادل الزيارات (أصحاب الأدوار: العلماء، والمجتمعات الأصلية والمحلية، ومدير و المناطق الساحلية)

ج - نقص المعرف / المعلومات التي يمكن الحصول عليها

- تم تحديد المعوقات التالية فيما يتعلق بنقص المعرف والمعلومات التي يمكن الحصول عليها:
- (أ) المعلومات وإمكانية التنبؤ: (1) القدرة المحدود على تشكيل النظم المعقدة لتقدير التأثيرات وتقدير البرامج؛ و(2) غياب النماذج الصحيحة ذات التكلفة الفعالة و/ أو غياب البيانات الأساسية للسلسل الزمني؛
 - (ب) انتشار المعلومات غير المنظمة أو غير الكافية بين العلماء والمديرين وأصحاب المصلحة؛
 - (ج) عدم تحديد أهداف واحتياجات الإدارة بشكل واضح ومتفق عليه وعدم توصيلها للعلماء والمديرين وأصحاب المصلحة؛
 - (د) الاتصال غير المنظم بين مؤسسات إدارة IMCAM على المستوى المحلي والإقليمي وال العالمي؛
 - (هـ) الفشل في نشر الأعمال العلمية خارج المجتمع العلمي بسبب اللغة المتخصصة وأشكال المطبوعات والحصول على المطبوعات العلمية بشكل محدود؛
 - (و) عدم احترام المعرف والملكية الفكرية والثقافية؛
 - (ز) تفكك المعرف مما يعيق صنع القرار القائم على المعلومات.
36. يجب أن تقوم القرارات التي يتم اتخاذها كجزء من عملية إدارة IMCAM على معلومات علمية جيدة وعلى أنماط تنبؤية دقيقة قادرة على تقدير التأثيرات المحتملة الناجمة عن اقتراحات التنمية ونتائج التخطيط البديل أو السياسات الإدارية. ومع ذلك، هناك نقص في المعلومات العلمية في كثير من الحالات، كما هو الحال في صور التكنولوجيا الملائمة للتحليل. وحتى في الأماكن التي قد تتواجد فيها هذه المعلومات، لا يمكن استخدامها في إرشاد الإدارة. وتكون المشكلة إذن بداخل المجتمعات العلمية والإدارية: حيث إن المنظمات التي توفر هذه المعلومات العلمية قد لا تنشرها بالسرعة الكافية أو بشكل ووسيلة قابلين لفهم لضمان اتخاذ قرارات إدارية قائمة على العلم في الوقت المناسب. وبالمثل، قد لا يحدد المديرون وصناع السياسات احتياجاتهم للمجتمع العلمي، أو قد لا يستغلون النتائج البحثية التي لا تتفق مع سياسات استخدام الموارد الموجودة. حتى عندما توفر المعلومات، قد تنتشر وتشتت بين المؤسسات المختلفة، نظراً لعدم وجود آلية لمشاركة المعرف.
37. تتطلب عادة عملية إدارة IMCAM إجابات عن الاستفسارات المحلية، وربما لا تقوم هيئات التمويل في الوقت نفسه بدعم الأبحاث ذات المنافع المحلية فقط. والبيانات التي يجمعها العلماء قد تتواجد فقط للمديرين عندما نشرها في صحف تتم مراجعتها بواسطة الأفراد، غالباً بعد مرور عام أو أكثر. ومع تزايد الضغوط على بيوتات المناطق الساحلية، فلا يكاد يوجد متسعاً للمديرين لانتظار المطبوعات قبل التصرف بناءً على البيانات والتوصيات العلمية. كما أن الاشتراك في

المطبوعات العلمية يعتبر أمراً مكلفاً، مما يقدّم حصولهم عليها باستثناء المؤسسات البحثية جيدة التمويل. وبهذا تصبح الفائدة من إنشاء الشبكات لإيجاد اتصال أفضل بين المديرين المحليين والمؤسسات العلمية.

38. بالإضافة إلى المعارف العلمية، تؤدي المعارف المحلية وظيفة هامة في عملية الإدارة. غالباً يكون لدى المجتمعات المحلية فهم متعمق ومحارف حول الأنظمة الأيكولوجية، وقائم على أحجى من التفاعل مع الموارد في المنطقة الساحلية. ومع ذلك، قد لا يتم وضع هذه المعارف في الحسبان أثناء الإعداد لخطط إدارة IMCAM، أو قد يتم إعدادها بمعرفة باحثين غير معترف بهم. وتتطلب الاستفادة من المعارف المحلية في عملية إدارة IMCAM من المدير تعزيز الثقة بالمجتمع فيما يتعلق بأهداف وأنشطة عملية إدارة IMCAM، وأن يسعى لإشراكهم في التنفيذ.

تمكين الأنشطة ذات الصلة بنقص المعلومات / المعارف التي يمكن الحصول عليها

39. النتائج المرجوة:

- تكون عملية صنع القرارات المتعلقة بإدارة IMCAM قائمة على معرفة أفضل ما يتاح من العلوم وطرق التعلم من الخبرة (الإدارة القابلة للتطبيق). وتؤدي علاقات العمل الفعالة بين العلماء والمديرين والمجتمعات إلى التبني المطلع للأهداف الجماعية وإلى اتخاذ قرارات أكثر وضوحاً وفعالية حول إدارة IMCAM.
- يحصل كافة أصحاب المصلحة على نتائج العمل العلمي في الوقت المناسب وبالشكل المفهوم؛ ويتم الاعتراف بمعارف التقليدية والمحليّة بشكل لائق ودمجها في إدارة IMCAM (قصير الأجل).

40. الأنشطة:

- إنشاء شراكات بين العلماء والمديرين ومستخدمي الموارد من خلال الاتصالات والمجتمعات المنظمة /(أصحاب الأدوار: العلماء، والمجتمعات الأصلية، ومستخدمو الموارد الآخرون، ومديري المناطق الساحلية)
- ضمان المشاركة واسعة النطاق واستغلال نتائج أبحاث إدارة IMCAM 5 /(أصحاب الأدوار: العلماء، ومديري المناطق الساحلية، صناع السياسات)
- مشاركة أفضل الممارسات الإدارية الخاصة باحتياجات إدارة IMCAM 6 /(أصحاب الأدوار: مدير المناطق الساحلية، والمنظمات)

4/ تتضمن أنشطة المساندة ما يلي:

- مواجهة متطلبات المعلومات على مختلف المستويات، خصوصاً على المستوى المحلي
- وضع بيان شامل وواضح بأهداف واحتياجات الإدارة
- تشجيع البحث المشترك بين العلماء، ومديري الموارد، وأصحاب المصلحة المحليين - البحث المشترك
- تحسين مؤشرات إدارة IMCAM

5/ تتضمن أنشطة المساندة ما يلي:

- مشاركة نتائج الأبحاث (نظام التصريح) وجمع البيانات بالتشاور مع المديرين المدانيين
- نشر المعلومات باستخدام أفضل وأنسب الطرق، مع الوضع في الاعتبار الظروف المحلية والإقليمية
- إنشاء أفرقة مهام لتحويل البيانات العلمية إلى خطط إدارية
- تحسين الالتزام بموعد توفير البيانات العلمية لدعم عملية صنع القرار الفوري

- رفع مستوى الوعي بأهمية إدارة IMCAM بين كافة أصحاب الأدوار // (أصحاب الأدوار: المعلمون، ومدير المناطق الساحلية، والمجتمع المدني ومنظمات أخرى، والرواد من صناع السياسات)
 - نشر المعلومات العلمية بين الجماهير 8 // (أصحاب الأدوار: الباحثون، ومدير المناطق الساحلية، والمعلمون، والمجتمع المدني، وصناع السياسات)
 - العمل على تسهيل توصيل البيانات إلى المجتمعات لأغراض التخطيط بشكل مفهوم (مثلا، بيانات تلوث المياه) (أصحاب الأدوار: مدير المناطق الساحلية، وصناع السياسات، والمجتمع المدني)
 - العمل على تكيف خطط إدارة IMCAM مع المشكلات العلمية الناشئة (أصحاب الأدوار: الباحثون، ومدير المناطق الساحلية، وصناع السياسات)
 - تدريب السفراء على إدارة IMCAM 9 // (أصحاب الأدوار: المعلمون، ومدير المناطق الساحلية، والباحثون)
 - توجيه الاهتمام اللائق للمعارف المحلية/التقليدية واستخدامها في إعداد إجراءات التخفيف، مع مراعاة تجنب الاستيلاء الثقافي (التعدين) الخاص بالمعارف المحلية (أصحاب الأدوار: العلماء، ومدير المناطق الساحلية) 10 /
 - تطوير وتعزيز الاستخدام اللائق لقواعد البيانات الوطنية والإقليمية والعالمية الخاصة بإدارة IMCAM وقواعد البيانات الضخمة ونظم المعلومات والأرشيفات ذات الصلة بمعرف إدارة 11IMCAM / (أصحاب الأدوار: مؤسسات البحث، منظمات أخرى ذات الصلة، ومنها الإدارات الحكومية)
- د - **الموارد الاقتصادية والسياسية والمالية**
41. تم تحديد المعوقات التالية فيما يتعلق بالموارد الاقتصادية والسياسية والمالية:

- 6/ يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز وتطوير الشبكات بين الأفرقة ذات الصلة (الوطنية، والإقليمية، والعالمية).
- 7/ تتضمن أنشطة المساندة ما يلي:
- تضمين مكون إدارة IMCAM في احتفالات يوم البيئة العالمي ويوم المسطحات المائية
 - دعم دورات إدارة IMCAM في الاجتماعات الوطنية والإقليمية العلمية والإدارية
- 8/ تتضمن أنشطة المساندة ما يلي:
- إنشاء مكتبات متقللة وتوفير التحميل المجاني من على موقع الويب
 - الاستفادة من كافة وسائل الإعلام المتاحة في نشر المعلومات
- 9/ قد تتضمن أنشطة المساندة ما يلي:
- إعداد أشرطة فيديو تدريبية للسفراء
 - فتح معارض بحرية للأطفال بهدف شكيل جيل من صغار السفراء يصبحون هم القادة مع مرور الوقت
- 10/ تتضمين العلوم الأخلاقية وخبراء التصنيف (المراقبة التصنيفية من جانب الأشخاص المحليين) في الدراسة وجرد الموارد نشاط المساندة:
- 11/ ويتضمن أحد الأمثلة قواعد البيانات العالمية المترادفة ذات يجب أن تكون إمكانية الوصول إلى البيانات ونظم المعلومات متيسرة ومجانية لكافة البلدان.
- تتضمن أنشطة المساندة ما يلي: الصلة بجهود إدارة IMCAM (البنك الدولي).
- خلق آليات تبادل المعلومات المتاحة على النطاق الذي يتم فيه تنفيذ إدارة AMIMC (تشمل كافة المعلومات ذات الصلة والمفهومة لأصحاب المصلحة المحليين)
 - إعداد النظم التي تقوم أساسا على أنظمة GIS لتحليل البيانات العلمية
 - إنشاء مراكز بيانات إقليمية وعالمية تختص بالتنوع البيولوجي لإدارة IMCAM (مثل، GBIF، أو OBIS، أو من خلال البحر الإقليمية)
 - توفير التمويل لإنشاء مراكز بيانات إقليمية/ عالمية

- (أ) توفيق القيم الاجتماعية والاقتصادية مع الأحوال والصفات البيئية (مثلا، الأنواع المعرضة للخطر، والمناظر الطبيعية الجميلة، وشخصية المجتمع) غير القابلة لقياس؛
- (ب) اختلاف التكاليف (مرتفعة للغاية ومبكرة في بداية العملية) في مقابل المنافع (بطيئة وتحدث وفي المستقبل)؛
- (ج) نقص الوعي بقيمة الموارد الطبيعية والمنافع التي تعود من إدارة IMCAM.
- (د) اختلال التوازن بين علم الاقتصاد والبيئة في عملية صنع القرار؛
- (هـ) عدم تناسب التمويلات مع الاحتياجات مما يؤدي إلى وجود مستوى غير ملائم للتمويل،
- (و) عدم وجود آلية تضمن الاستمرارية في مرحلة ما بعد التمويل؛
- (ز) عدم وجود سياسات مالية محددة لتحقيق منافع إدارة IMCAM ؛
- (ح) عدم تقاسم المنافع.

42. إن الشاغل الرئيسي للحكومات الوطنية غالباً ما يكون خلق الاقتصاد السليم وإيجاد فرص العمل، وليس البيئة. ومن المفهوم غالباً أن الخطط الاقتصادية تتنافس مع الخطط الأيكولوجية، حتى عندما يُحتمل أن تعتمد التنمية الاقتصادية (السياحة مثلاً) على حفظ البيئة. وهذا يؤكد نقص الوعي لدى كثير من الساسة والفنانين بقيمة الموارد الطبيعية، واعتماد استمرار التنمية الاقتصادية على بيئية صحية. ومن الصعوبة بمكان أن نصنف القيم المالية على أساس المنافع التي لا تقبل القياس مباشرة (على سبيل المثال، الأنواع المعرضة للخطر، القيم الجمالية والروحية)، لذلك تعتبر تلك المنافع غير ذات قيمة (أو مستبعدة) في العملية السياسية.

43. هناك اختلاف في تدفق وشكل التكاليف والمنافع مع مرور الوقت. فعادةً ما تكون تكاليف برنامج إدارة IMCAM فورية وقد تكون مرتفعة بالنسبة لعدد قليل من أصحاب المصلحة، الذين قد يواجهون ضياع فرص العمل الموجودة والمحمولة، أو تضاؤل قيم الملكية. وعادةً ما تستغرق المنافع، مثل إعادة بناء مصايد الأسماك أو مساكن لأنواع المعرضة للخطر، أعواماً حتى تخرج إلى النور ويتم توزيعها على الجماهير على نطاق واسع.

44. قد لا يتاسب حجم التمويل مع احتياجات إدارة IMCAM. وقد لا يكون لدى بعض البلدان القدرة على معالجة المشاريع الضخمة التي تتطلب عدة ملايين من الدولارات، وقد لا تكون تلك المشروعات ملائمة لاحتياجاتهم. ومع ذلك، لا يمكن الكثير من المؤسسات المالية أن تمول المشروعات الصغيرة. فالأموال المطلوبة لتنفيذ إدارة IMCAM تكون أكبر من المبالغ المطلوبة للتخطيط بمقدار 10 إلى 100 ضعف تقريباً. وهذا لا يتم وضعه في الحسبان في بداية الأمر مما يؤدي إلى عدم تنفيذ كثير من خطط إدارة IMCAM. وتتعتمد معظم مبادرات التمويل الحالية والخاصة بإدارة IMCAM أساساً على المشروعات، ولذلك فهي تستمر لفترة محدودة من الوقت. فيجب أن يبدأ المתרعون صغاراً ثم يتسعون تدريجياً، وأضعين في الاعتبار الإطار الزمني الأطول المطلوب لنجاح إدارة IMCAM، والحاجة للتحول من المشروعات التي يساندها المترعون إلى البرامج المستمرة التي تساندها البلدان.

45. قد يكون غياب المشاركة في المنافع أيضاً أحد المعوقات أما تنفيذ إدارة IMCAM في الحالات التي لا توجد فيها آليات لمشاركة المنافع من الجهود الإدارية مع المجتمعات المحلية وفيما بينها. فإذا لم تتنقّل المجتمعات من عملية إدارة IMCAM بشكل مباشر، فمن غير المحتمل أن تتعاون هذه المجتمعات، بل قد تضعف جهودها. وتتطلب مشاركة المنافع تصحيح التطلعات، وخاصة الإطار الزمني للمنافع المتوقعة وبالتوافق مع الإطار الزمني لأية خسائر قد تحدث.

تمكين الأنشطة ذات الصلة بالموارد الاقتصادية والسياسية والمالية

46. النتائج المرجوة:

- ضمان الحصول على الأموال اللازمة لإدارة IMCAM والتي تتناسب مع احتياجات وقدرة البلدان على استيعاب ودعم مستويات الاستثمار؛ والدعم المالي طويل الأجل لبرامج إدارة IMCAM (طويل الأجل)؛
- دخول المتبرعين في شراكة مع البلدان المتأفقة التنفيذ طويل الأجل لإدارة IMCAM ، مما يسهل الالتزام بالاستمرارية خلال فترة ما بعد المشروعات (متوسط الأجل)؛
- تدرك الحكومات وأصحاب المصلحة ويضعون في الاعتبار أثناء عملية صنع القرار القيمة الاقتصادية الكاملة للموارد البحرية والساحلية، كما تدرك الحكومات وأصحاب المصلحة أيضاً أهمية وضرورة تنفيذ إدارة IMCAM والمنافع التي تعود منها تعجيلها (قصير الأجل).
- حت الدول النامية ومرفق البيئة العالمية GEF على تعبئة الموارد المالية الملائمة لمساندة الدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الانتقالية من أجل تنفيذ إدارة IMCAM كجزء من برنامج العمل الخاص بالتنوع البيولوجي البحري والساطي (أصحاب الأدوار: الحكومات)
- ضمان المساواة في مشاركة المنافع، وخاصة بالنسبة للمجتمعات الأصلية والمحلية، من عملية إدارة IMCAM (أصحاب الأدوار: الحكومات)
- رفع مستوى الوعي بالمنافع الاقتصادية لإدارة IMCAM، وبالنظم الأيكولوجية الساحلية الصحية 12/ (أصحاب الأدوار: المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، والمجتمع المدني، وخبراء الاقتصاد)
- ضمان أن تحقق برامج ومشروعات إدارة IMCAM منافع قيمة وملموسة وقابلة لقياس ذات قيمة مضافة للبيئة وقاعدة الموارد وأصحاب المصلحة، ولا سيما المجتمعات المحلية (أصحاب الأدوار: مدير المناطق الساحلية، وصناع السياسات، وممثلو المجتمع)
- استخدام وتعزيز وتمويل صور التكنولوجيا ذات التأثيرات الأقل على البيئة13/ (أصحاب الأدوار: صناع السياسات، والصناعة، والمجتمع المدني، والمجتمعات)
- ضمان سلامة خطط إدارة IMCAM من الناحية المالية 14/ (أصحاب الأدوار: البلدان المتأفقة والهيئات المانحة، والمنظمات المعنية التي تضم حبراء مالين)

12/ تتضمن أنشطة المساندة ما يلي:

- توزيع دراسات الحالة الخاصة بالمنافع الاقتصادية التي تعود من إدارة IMCAM على مختلف الأفرقة
- تقديم التصورات للمنافع التي تعود من إدارة IMCAM إلى مختلف الأفرقة على المدى القصير والمتوسط وطويل الأجل
- إعداد حالة خاصة بالبيئة الساحلية ليكون لها قيمة اقتصادية (تقييم الخدمات البيئية)
- وضع قيمة لسبل العيش القائمة التي ترتكز أساساً على الموارد الطبيعية (قيمة هذه السبل في مقابل قيمة مشروعات التنمية)
- تطوير رؤية استراتيجية للتأكيد على تدفق السلع والخدمات من النظم الأيكولوجية

13/ الوضع في الاعتبار الآثار الإيجابية والسلبية لمختلف صور التكنولوجيا مساندة النشاط:

14/ تتضمن أنشطة المساندة ما يلي:

- إضافة تحطيط شامل للأعمال (صور للتكلفة) إلى خطط إدارة IMCAM في كل المراحل، ولا سيما بعد المشروع.
- إيجاد المطورين لخخصيص المبالغ المالية لخفيف التأثيرات البيئية (مثل مدفوعات التلوث)
- تحديد رسم مالي على التأثير البيئي

- ضمان أن تتناسب المساندة التي يقدمها المانحون مع احتياجات البلدان وقدرتها على جعل البرنامج مستداما 15 (**أصحاب الأدوار: البلدان المتلقية والهيئات المانحة**)
- تعزيز الحوار مع هيئات التمويل 16 (**أصحاب الأدوار: البلدان المتلقية والهيئات المانحة**)
- إعداد وتنفيذ آليات مادية ومالية للتشريع لتلبية احتياجات إدارة IMCAM (**أصحاب الأدوار: الحكومات، والخبراء الماليين والقانونيين**)

هـ - المشاركة / التعاون

47. تم تحديد المعوقات التالية ذات الصلة بالمشاركة / التعاون (راجع أيضاً هذا البند من القسم (ب) أعلاه حول البنيات المؤسسية الضعيفة):

- (أ) غياب التكامل الأفقي؛
- (ب) غياب الآليات التي تسمح بإيجاد التكامل الأفقي أو تضمن تحقيقه؛
- (ج) غياب آليات التنسيق خاصة بالمؤسسات ذات التكليفات المتشابهة أو المشابكة؛
- (د) غياب التعاون عبر الحدود.

48. إن عدم وجود الآليات الملائمة لتحقيق التكامل الرأسي والأفقي قد يعوق تدفق المعلومات الضرورية، وتظل الفجوة بين التخطيط والتنفيذ قائمة. وفي الحالات التي يغيب فيها التنسيق بين الهيئات، يتم تعزيز النهج التقليدي الذي يعتمد أساساً على القطاعات بشكل أكبر في إدارة الموارد. وق يعزز هذا الموقف أحياناً تضارب المصالح بين مختلف الهيئات. ونتيجة لذلك، يتم اتخاذ القرارات للوصول إلى تسوية فورية ذات دوافع سياسية، بدلاً من معالجة الخلافات الاجتماعية-الاقتصادية طوبلة الأجل. كما أن انعدام التكامل والتعاون أو المشاركة بين الهيئات يؤدي أيضاً إلى غياب تفهم الأهداف المختلفة لإدارة IMCAM وغالباً ما يؤدي إلى الفشل في الإجماع في رأي واحد. وفي العديد من الحالات، يكون من الأفضل تطوير بناء جديدة لمواجهة تحديات إدارة IMCAM بدلاً من تعزيز البنيات القديمة.

49. تتطلب إدارة النظم الأيكولوجية، بما في ذلك أحواض الأنهر والسواحل المشتركة، تعاوناً خارج الحدود، وذلك في سياق نهج النظام الأيكولوجي. وفي كثير من المناطق، توفر برامج البحر الإقليمية وخطط العمل برنامجاً لهذا النوع من التعاون. كما أن الآليات الأخرى، بما فيها الترتيبات المزدوجة ومشروعات الأنظمة الأيكولوجية البحرية الضخمة (LME) يمكن أن تكون ذات فعالية في تعزيز أهداف إدارة IMCAM.

تمكين الأنشطة ذات الصلة بالمشاركة / التعاون

50. النتائج المرجوة:

- إنشاء وتشغيل عمليات التشاور وآليات التنسيق التي تهدف إلى التنفيذ الفعال لإدارة IMCAM (**طويل الأجل**)؛

-
- تشجيع إعادة استثمار المنافع الاقتصادية المشتقة من البيئة
 - تطوير آلية لتشجيع إسهامات القطاع الخاص في تنفيذ إدارة IMCAM، بما في ذلك الإرشادات.
 - وضع إرشادات لكيفية تمويل تكاليف إدارة IMCAM وكيفية جعلها مستدامة (وكيفية جعل إدارة IMCAM أكثر فاعلية)
 - مشاركة المانحين في تحمل المسؤولية إدارة IMCAM مع البلدان المانحة على المدى الطويل. مساندة النشاط:
- 15/ الإسراع في تنفيذ إجراءات تلقى طلبات التمويل، والعمل على جعل هذه الإجراءات على جانب كبير من الشفافية مساندة النشاط:
- 16/

- تحديد الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بتنفيذ إدارة IMCAM فيما بين الهيئات الموجودة، أو إنشاء هيئة جديدة لإدارة IMCAM (متوسط الأجل)؛
 - خلق التعاون خارج الحدود لإدارة الموارد المشتركة (متوسط الأجل).
- .51 . الأنشطة:
- استيفاء التكامل الرأسي وإضفاء قدر من الشفافية على برامج إدارة IMCAM وتحمل مسؤولياتها بعد الاجتماعات بين الهيئات الإدارية المعنية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلية، بهدف تحليل التكليفات الفردية والأنشطة الخاصة بها. (أصحاب الأدوار: ممثلو الهيئات المعنية على كافة المستويات)
 - استيفاء التكامل الأفقي من خلال الاجتماعات الملزمة والمنتظمة فيما بين الهيئات / الإدارات لضمان تجانس كافة الأدوار (أصحاب الأدوار: ممثلو الهيئات الحكومية والقطاعات ذات الصلة بإدارة IMCAM، وممثلو المنظمات المعنية)
 - تبني مبادرات واتفاقيات خارج الحدود عن طريق عقد الاجتماعات الملائمة للهيئات الإقليمية القائمة، والمنظمات... وما إلى ذلك. (أصحاب الأدوار: ممثلو الحكومات الوطنية والهيئات والمنظمات الإقليمية)
- و - **المعوقات القانونية / القضائية**
- .52 . تم تحديد المعوقات القانونية / القضائية التالية:
- (أ) غياب التحليل الشامل للتشريعات الحالية ذات الصلة بإدارة IMCAM؛
 - (ب) غموض و/أو تضارب النصوص القانونية، والأحكام القضائية، واللوائح التنظيمية؛
 - (ج) غياب تمكين التشريعات لتنفيذ أحكام الأدوات القانونية الدولية؛
 - (د) عدم تمتع القانون واللوائح التنظيمية بالسلطات والميزانيات الكافية للتنفيذ؛
 - (هـ) حالة اللا حزبية للاتفاقيات الدولية والبيئية؛
 - (و) غياب التشريعات المناسبة والملائمة؛
 - (ز) الفشل في استخدام الحلول البديلة لحسن النزاعات لتعزيز الاتصال والجسم السلمي للمشكلات بين أصحاب المصلحة وغيرهم؛
 - (ح) ضعف الممارسات القضائية / التشريعية المرتبطة بإدارة IMCAM؛
 - (ط) سوء تنفيذ الممارسات ضد الجانحين.

53. لسد احتياجات إدارة IMCAM، سوف تتم التشريعات ببرنامج إدارة IMCAM بما يلي: (1) ترتيبات مؤسسية قادرة على تحقيق جميع الأبعاد اللازمة للتكامل، (2) القدرة على وضع أهداف قياسية غير متضاربة، و(3) القوى والميزانية اللازمة لجسم القضايا. وفي بعض الحالات، يمكن وضع التشريعات في غير موضعها، أو قد تحتوي على لغة مبهمة متضاربة، أو قد تتطوي على أحكام تتعلق بالقوى والميزانية عند التنفيذ. كما أن بعض الدول التي تمثل طرفاً في الاتفاقيات الدولية والإقليمية المرتبطة بإدارة الموارد الساحلية لم تنس فوائين تمكن التشريعات على المستوى الدولي من أجل تنفيذ أحكام هذه الأدوات، في حين أن دول أخرى لم تتضمن بعد إلى الهيئات الدولية والشرعية ذات الصلة بإدارة IMCAM. وسوف يساعد التحليل الشامل للتشريعات الوطنية في توضيح الشفرات وأوجه التضارب.

.54 على الرغم من أن نقاط الضعف التشريعية تمثل معوقات رئيسية للتنفيذ الفعال لإدارة IMCAM، فإن عدم كفاية القدرة والإرادة اللازمة للتنفيذ تعتبر أيضاً من العوامل الهامة. وقد تكون اللوائح القانونية معقّدة، يصعب أو حتى يسوء فهمها، الأمر الذي يقيّد القدرة على تنفيذها. ويمكن أيضاً أن تكون العملية التشريعية طويلة المدى، ومن ثم فإن تنفيذ التشريعات غالباً ما يكون مصحوباً بتأخيرات عالٍة وتأخير طويل الأجل. وبالرغم من إمكانية غياب التمويل اللازم للتنفيذ الملائم للتشريعات، فإن الهدف هنا ينبغي أن يتمثل في الوصول إلى وضع يكون التنفيذ أمراً غير مطلوب فيه. وتتوفر آليات حسم النزاعات البديلة طريقة تعاونية لحل المشكلات بدلاً من اللجوء إلى القضاء.

.55 يجب ملاحظة أن البلدان تمكنت من إدارة IMCAM، على الأقل إلى حد ما، باستخدام الإطار التشريعي الحالي الخاص بها في حالة غياب تشريع معين خاص بإدارة IMCAM. وفي ظل غياب التشريع الملائم، فإنه يمكن استخدام الأحكام المرتبطة بالأدوات القانونية الدولية والإقليمية والشرعية.

تمكين الأنشطة ذات الصلة بالمعوقات التشريعية/القضائية

.56 النتائج المرجوة:

- إيجاد التشريع الوطني الملائم لأغراض تنفيذ إدارة IMCAM، مع وجود تشريع جديد يتم تطويره عند الضرورة، ويتم تضمينه استجابة للأدوات القانونية الدولية ذات الصلة (متوسط الأجل)؛
- تأسيس ممارسات تعزيزية ملائمة لدعم التشريعات (متوسط الأجل).

.57 الأنشطة:

- الاستعراض الشامل والتشریعات الأخرى ذات الصلة بإدارة IMCAM 17 / (أصحاب الأدوار: الحكومات والخبراء القانونيين)
- سن القوانين التي تمكن التشريعات من تنفيذ أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي والأدوات القانونية الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة بإدارة IMCAM 18 / (أصحاب الأدوار: الحكومات والخبراء القانونيين)
- تشجيع الدول على الانضمام إلى الأدوات القانونية الدولية المناسبة ذات الصلة بإدارة IMCAM (أصحاب الأدوار: المجتمع المدني)
- استعراض نظام التنفيذ القضائي / التشريعي مع مراعاة تحديد ومعالجة نقاط الضعف وتشجيع أفضل الممارسات المتعلقة بإدارة IMCAM (أصحاب الأدوار: الحكومات والخبراء القانونيين)

أمثلة على دراسات ذات الصلة بتشريعات إدارة IMCAM من البلدان الأخرى، من أجل تطوير التشريعات الوطنية:

17/ قانون من أجل توضيح وتشجيع نظم الحكم المقبولة والعادلة في توزيع حقوق ملكية الموارد الموجودة في المناطق على سبيل المثال: الساحلية، وضمان النظر في الحقوق المتعلقة بالعادات والتقاليد الخاصة بهذه الموارد، وإنشاء هيئة تشرف على الموارد البحرية والساخنة الموجودة في برامج إدارة IMCAM.

- تطوير برامج تعليمية للهيئات القضائية والتنفيذية حول الاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية
(أصحاب الأدوار: الحكومات، والمعلمون، والباحثون)

- تشجيع إيجاد حل بديل لحل النزاعات (ADR) لتعزيز الاتصال والجسم السلمي للمشكلات فيما بين أصحاب المصلحة وغيرهم **(أصحاب الأدوار: الحكومات، والخبراء القانونيون، وممثلو المجتمعات، وممثلو القطاعات العاملة في المنطقة الساحلية)**

ز - العوامل الاجتماعية والاقتصادية

58. تم تحديد المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التالية:

- الاعتماد الزائد عن الحد على استخدام الموارد وأنماطها المستدامة؛
- صعوبات إيجاد البديل أو الخيارات الإضافية الخاصة بسبل المعيشة؛
- تدور المناطق الساحلية بسبب التلوث، والترسيب، وغزو المدنية، واتساع نطاق الصناعة والسياحة، وما إلى ذلك؛
- التغير الديموغرافي من وإلى المناطق الساحلية؛
- المبادرات السياسية الملائمة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وسمات الحياة ومهارات السكان المعتمدين على الموارد الطبيعية الساحلية، بما في ذلك تمكين توسيع سبل المعيشة لتقليل الضغط المفروض على المصادر الطبيعية؛
- التعريف/التوضيح غير الملائم لحقوق المجتمعات الساحلية التي تعتمد على المصادر الطبيعية، وذلك فيما يتعلق بالموارد التي يستخدمونها بطريقة تقليدية، والمساندة غير الملائمة للسيطرة عليها من أجل حماية وإدارة المصادر بطرق مستدامة؛
- انتشار التأثيرات الكبيرة بين مختلف أصحاب المصلحة؛ وتعتبر تكاليف برنامج IMCAM أموراً فورية، ويمكن أن تكون هذه التكاليف مرتفعة لعدد قليل من أصحاب المصلحة مقارنة بالمنافع المنخفضة واسعة الانتشار بين العديد من المستفيدين، بالإضافة إلى وجود مشكلة في تشكيل وإبقاء المنتخبين (انظر أيضاً القسم الخاص بالمعوقات الاقتصادية والسياسية والمالية، القسم (د)).

59. يعد الفقر أحد أقوى الدافعات للعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على تنفيذ إدارة IMCAM في البلدان النامية. وقد تم تحديد العديد من المعوقات الناجمة عن غياب الموارد البديلة للمعيشة وفقر الحال الاجتماعية والاقتصادية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وفي هذا السياق، فإن الاحتياجات الإنسانية الضرورية للمعيشة، كالغذاء والمأوى المناسب، غالباً ما تعيق محاولات حفظ الموارد الساحلية وحماية البيئات. وقد تقلل الزيادات السكانية، وخاصة بين الجماعات منخفضة الدخل، من شأن المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يتم تحقيقها عن طريق التخطيط والإدارة والتحسينات التنموية. ونظراً لأن زيادة عدد الأسرة قد يكون استجابة منطقية من جانب الفقراء لحاجة لمزيد من الأيدي العاملة لزيادة الدخل، فإن المشكلة تكمن أساساً في عجز الحكومات عن ضمان نوعية جيدة من الحياة لشعوبها.

60. لقد اعتمدت المجتمعات الأصلية والمحلية بطول الساحل، وبشكل تقليدي، على الموارد الساحلية لكسب سبل العيش. ومع ذلك، حيث تتعدد الاستخدامات المتنافسة للموارد الساحلية، أصبحت هذه السبل معرضة للخطر وبشكل متزايد. ونتيجة لعوامل مثل تدني مستويات التعليم والتهييش السياسي، قد تعجز هذه المجتمعات عن لفت الانتباه إلى هذه التطورات أو عن الاشغال بسبل أخرى للمعيشة، وقد تستمر في استخدام الموارد الساحلية للتتوسع في سبل المعيشة بوسائل تعتبر غير مستدامة. على سبيل المثال، حيث إن موارد المصايد السمكية أصبحت تحت ضغوط أكبر بسبب أسلطيل الصيد المتظorer،

والتي تستخدم مستويات مدمرة من السرعات، قد لا يجد صغار الصيادين أمامهم خياراً للاستمرار في مصايد الأسماك، سوى المنافسة في الحصول على الموارد الطبيعية غير المتتجدة.

61. يتزايد تعداد السكان على نحو سريع في المناطق الساحلية، نظراً للهجرة في أغلب الأحوال، وبسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيارات السياح لهذه المناطق. وتصل الكثافة السكانية في المناطق الساحلية إلى نحو ثلاثة أضعاف مثيلاتها في المناطق الداخلية. فالمجتمعات الساحلية تتجمع بالقرب من تلك الأنظمة التي توفر الخدمات الأيكولوجية الأكثر عرضة للخطر، بما فيها مصبات الأنهر والشجيرات الاستوائية والشعاب المرجانية – في المدارات الاستوائية. والكثير من هذه المناطق لا تتم حمايتها أو تتم حمايتها بشكل هامشي، ويؤدي انعدام التخطيط على المدى الطويل وغياب إدارة الضغوط البشرية إلى تعریض هذه المناطق للتدهور والتلوث والإسراع بمعدلات الانخفاض في وفرة الموارد.

تمكين الأنشطة ذات الصلة بالعوامل الاجتماعية - الاقتصادية

62. النتائج المرجوة:

- استخدام الموارد الطبيعية في المنطقة الساحلية بصورة مستدامة، وتماشي نماذج التطوير مع قدرة تحمل النظم الأيكولوجية في المناطق الساحلية (**طويل الأجل**)؛
- تحديد الخيارات البديلة و/أو التكميلية وتطويرها بالتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين (**متوسط الأجل**) .

63. الأنشطة:

- ضمان الاستخدام المستدام للموارد المعروفة 19 / (أصحاب الأدوار: صناع السياسات ، ومديرو المناطق الساحلية ، ومستخدمو الموارد ، بما في ذلك القطاعات والمجتمعات الصناعية المعنية)
- توفير التنوع في الاقتصاد وخلق أنشطة جديدة في المنطقة الساحلية بهدف تحسين سبل المعيشة 20 (أصحاب الأدوار: صناع السياسات ، ومديرو المناطق الساحلية ، والمجتمعات ، والباحثون ، والصناعة المستدامة)

19/ تتضمن أنشطة المساعدة ما يلي:

- استخدام ممارسات الصيد المناسبة/الانتقائية
- استخدام حواجز إيجابية – مثلاً، شراء ترس خلفي مدمر، وتقديم المنح للصيادين عند توفر عملية الصيد
- تطبيق المبادئ الأخلاقية الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) على مصايد الأسماك المسؤولة
- استخدام إدارة ملائمة لمصايد الأسماك تتكيف مع الظروف المحلية
- تعزيز ممارسات تكنولوجيا ما بعد الحصاد، و المعالجة والتعامل

20/ تتضمن أنشطة المساعدة ما يلي:

- دراسات مفصلة عن السلوك حول تعريف/تطوير الاستخدام البديل والمتائم للموارد في موقع محددة
- التفكير في وسائل بديلة لسبل المعيشة بمارسنة الاشتراك مع المناطق والبلدان الأخرى
- الحصول على أسعار أفضل للمنتجات الصناعية حلية وطبقاً للمعايير الأيكولوجية السائدة في المجتمع
- تحديد القرى لأحد السلع التي تفرد بها وإنتاج هذه السلعة والإعلان عنها
- تخويف السلطة للمجتمعات المحلية لتطوير المنتجات ذات القيمة المضافة من مصادر محلية
- تطوير السياحة الأيكولوجية – استخدام المعرفة بالمنطقة لأبعد مدى
- تعبئة الموارد البشرية باشراف أفرقة المساعدة الذاتية للمرأة والشباب العاطلين

- تطوير وتحسين التخطيط لاستخدام الأراضي واستخدام الموارد في المناطق الساحلية مع الوضع في الاعتبار المجتمع والسكان الأصليين 21 (أصحاب الأدوار: صناع السياسات، ومديرو المناطق الساحلية، والباحثون، والمجتمع المدني، والمنظمات المعنية، والمجتمعات وممثلو الصناعة)
- وضع معايير وطنية للبيئة، وتحديد أراضي على أساس المجتمعات، ورسم برامج لمراقبة جودة الهواء والمياه، على أساس المعايير الوطنية، لربط التدهور بمصدره (أصحاب الأدوار: الباحثون، وصناع السياسات، والمجتمعات)
- ضمان تطبيق التقييم الإستراتيجي المستقل الخاص بالبيئة بشكل مناسب لمعالجة التأثيرات الخارجية والمترادفة للتغيرات (أصحاب الأدوار: الحكومات، والصناعة، والمجتمع المدني)
- الاستفادة من الفرص الموجودة عن طريق موافقة تخطيط إدارة IMCAM مع خصائص المجتمعات ورغبات الأفراد (أصحاب الأدوار: مدير المناطن الساحلية، والمجتمعات، والباحثون)
- الوضع في الاعتبار الممارسات التقليدية والإبداعية في تنفيذ إدارة IMCAM (أصحاب الأدوار: مدير المناطن الساحلية، والمجتمعات، والباحثون)

ح- الظواهر الطبيعية والتغير البيئي

64. تم تحديد العائق التالي فيما يتعلق بالظواهر الطبيعية والتغير البيئي:
- غياب الإعداد والاستجابة للظواهر البيولوجية والمادية (مثلا، الأعاصير، والأعاصير الاستوائية، وكارثة تسونامي، وأنواع الغازية) ذات القدرة على التأثير في البنية الأساسية في المناطق الساحلية وتغيير توازن النظام الأيكولوجي.
65. وتميز المناطق الساحلية بأعلى معدل في تمركز المخاطر الطبيعية في العالم. هذه المخاطر قد تكون:
- (أ) بиولوجية، مثل الأنواع الغازية الغربية؛
 - (ب) مادية، مثل تأكل السواحل، وانهيار الصخور، وفيضانات الأنهر، أو مصبات الأنهر، والاندفاع الشديد للأمواج بسبب العواصف والرياح التي تهب نتيجة ل Kovath المسطحات المائية (مثل الأعاصير، والزوابع، والأعاصير الاستوائية)، والزلزال، وكارثة تسونامي، والانفجارات البركانية؛
 - (ج) متعلقة بتغير المناخ، مثل ارتفاع مستوى مياه البحر وزيادة عدد حوادث الرياح والعواصف.
66. إن تطوير السواحل وما يتعلق به تصفية للأراضي الساحلية الرطبة والشجيرات الاستوائية غالباً ما يتسبب في تعرض السكان للتأثيرات الظواهر الطبيعية والتغير البيئي. ويطلب الأمر الحفاظ على الزراعات الطبيعية في المناطق الساحلية، بالإضافة إلى استخدام خيارات التخطيط والهندسة لتقليل أو التخلص من الدمار الذي أحذته الأشكال المختلفة من المخاطر في المناطق الساحلية. كما يجب الوضع في الاعتبار أن المجموعات السكانية التي تعيش في المناطق المعرضة لهذه المخاطر، مثل سفوح الجبال المنحدرة المعرضة للانهيارات الصخرية، أو السهول التي تتعرض لفيضانات الأنهر، أو المناطق الساحلية التي تتعرض للعواصف من حين لآخر، غالباً تتميز بالفقر وبالتالي فهي معرضة لأنّار الكوارث الطبيعية بصورة غير تتناسبية.

- تعزيز الاعتماد البيئي للفنادق، والمطاعم، والمنشآت الأخرى.
- تعزيز البرنامج العالمي لإجراءات حماية البيئة البحرية من الأنشطة الأرضية

إجراءات التمكين ذات الصلة بالظواهر الطبيعية والتغير البيئي

67. النتائج المرجوة: تصميم برامج إدارة IMCAM بحيث توائم المخاطر المادية والبيولوجية غير المتوقعة (قصير الأجل).

.68. الأنشطة:

- توفير المعلومات حول التأثيرات المحتملة للكوارث الطبيعية ذات الصلة بأصحاب المصلحة على كافة المستويات، ولا سيما المستوى المحلي (**أصحاب الأدوار: مدير المواقع الساحلية، والباحثون، والمنظمات، والقائمون بالاتصال**)

- إتاحة واستخدام البيانات الخاصة بامكانية التعرض للأخطار ومخاطر عملية التخطيط (**أصحاب الأدوار: الباحثون، ومدير المواقع الساحلية**)

- تحسين مرونة المواقع الساحلية من خلال تحسين مجمعات الأمطار، وإدارة الرواسب وجودة المياه 22 (**أصحاب الأدوار: الباحثون، ومدير المواقع الساحلية، وصنع السياسات، والمجتمعات**)

- تطوير وتنفيذ خطط إدارة IMCAM وتضمين التأثيرات المتوقعة للطقس السيئ، وتغير المناخ، والظواهر البيولوجية (**أصحاب الأدوار: الباحثون، ومدير المواقع الساحلية، وصنع السياسات**)

- تطوير أنماط التنبؤ الملائمة للكوارث الطبيعية، مثل كارثة تسونامي، والزوابع، والفيضانات، وارتفاع مستوى مياه البحر (**أصحاب الأدوار: الباحثون**)

- وضع نظام لتقدير المخاطر واقتراح إجراءات التخفيف (**أصحاب الأدوار: الباحثون، ومدير المواقع الساحلية، وصنع السياسات، والمجتمعات**)

- الاستعانة بإدارة IMCAM في إبلاغ القرار الخاص بالوقاية أو التخفيف أو التراجع (**أصحاب الأدوار: الباحثون، ومدير المواقع الساحلية، وصنع السياسات**)

ثالثا - الخاتمة

69. إن الانتقال من مرحلة تخطيط إدارة IMCAM إلى مرحلة تنفيذها والحفاظ على ديمومتها يعتبر تحدياً أمام العديد من برامج الإدارات الساحلية نظراً لوجود عدد كبير من المعوقات. ومن حسن الحظ، برغم ذلك، أن هذه المعوقات لا تتم مواجهتها في أي بلد في نفس المكان والزمان، وأنه يمكن الاستمرار في تنفيذ إدارة IMCAM حتى في ظل الظروف الأدنى من الظروف المواتية. ومع ذلك، سيعمل تحليل المعوقات والنظر في أنشطة التمكين المعروض في هذا التقرير على مساعدة البلدان في تطوير برامج توفر تنفيذاً محسناً لإدارة IMCAM، الأمر الذي يؤدي إلى خفض المعدل الحالي من ضياع التنوع البيولوجي البحري والساحلي.

رابعا - التوصيات

.70. قد يرغب مؤتمر الأطراف في:

-1- الترحيب بتحليل المعوقات وأنشطة التمكين ذات الصلة بالإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والسائلية (IMCAM) والذي تم تضمينه في تقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص حول تنفيذ إدارة IMCAM، والذي تم تلخيصه في هذه الوثيقة.

22/ تتضمن أنشطة المساعدة ما يلي:

- حماية الأنواع والمناطق الأكثر مرونة

- استخدام إدارة استراتيجية للرواسب بإنشاء خزانات (الرواسب ذات الخصائص الملائمة يتم الاحتفاظ بها للمستقبل)

-2 إبراك أهمية إدارة IMCAM في تحقيق هدف عام 2010، وتحث الأطراف والحكومات الأخرى على خلق مناخ سياسي لتمكين التنفيذ الفعال لإدارة IMCAM حسب مقتضى الحال، من خلال ما يلي:

(أ) وضع العمليات التشاركية في إطار مؤسسي يمكن أصحاب المصلحة، وخصوصا المجتمعات الأصلية والمحلية، من توفير مدخلات صناعة القرار وطرح رؤية مشتركة لتوجيه إدارة IMCAM إلى العمليات الوطنية والإقليمية؛

(ب) تطوير بنيات مؤسسية لإدارة IMCAM، وقويتها حسب الضرورة، على سبيل المثال من خلال إنشاء:

(1) وكالة رائدة تتمتع بتكليف قانوني واضح؛ أو

(2) آلية تنسق مع أدوار كل وكالة ومسؤولياتها فيما يتعلق بالتعريف الواضح لإدارة IMCAM؛

(ج) تطوير واعتماد استراتيجية وطنية لإدارة IMCAM، حسب مقتضى الحال؛

(د) تبني نظرة شاملة للتشريعات البيئية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بإدارة IMCAM، وسن التشريعات الملائمة، على حسب الضرورة؛

(ه) سن تشريعات التمكين لتنفيذ تدابير الأدوات الدولية والإقليمية ذات الصلة بإدارة IMCAM؛

(و) ضمان التطبيق الفعال للتشريعات، بما في ذلك تتبّيه الهيئات التشريعية والتفيذية بأهمية الاستخدام المستدام للموارد البحرية والساخلية وأهمية تعزيز الخصوص في هذه التشريعات والقبض على المذنبين؛

(ز) المشاركة بفاعلية في المبادرات والاتفاقيات الدولية، مثل برامج البحار الإقليمية، ومشروعات الأنظمة الأيكولوجية البحرية الضخمة (LME)، ومبادرات أحواض الأنهر، وذلك من أجل تحسين التعاون فيما وراء الحدود؛

-3 دعوة الأطراف والحكومات الأخرى، بمساعدة ممارسي الإدارة الساحلية والمنظمات ذات الصلة، إلى ما يلي:

(أ) تقييم مستوى خط قاعدة تنفيذ إدارة IMCAM من خلال اعتماد وتطبيق المؤشرات، مثل مجموعة مؤشرات تقدم إدارة IMCAM التابعة لليونيب (انظر المرفق 2 من تقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص حول تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساخلية)؛

(ب) تقوية وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين على الاستخدام المستدام للموارد، وتتوسيع أساسها الاقتصادي ومستوى معيشتها، عندما يلزم الأمر؛

(ج) إجراء تقييم لموارد الوطنية وأهميتها الاقتصادية، واستخدام المعلومات في عملية اتخاذ القرار؛

(د) ضمان النشر واسع النطاق للمعلومات الخاصة بالمنافع الاجتماعية، والصحية، والبيئية، والثقافية لإدارة IMCAM فيما بين المسؤولين الحكوميين، وصناع السياسات، ومستخدمي الموارد الساحلية وعامة الجماهير؛

(ه) التحسين الكبير لبناء القدرات من أجل إدارة IMCAM عبر التدريب المنظم وبرامج التوظيف؛

(و) مساندة التنمية واستخدام قاعدة البيانات العالمية التفاعلية الخاصة بجهود إدارة IMCAM.

4. الطلب من الأطراف تقديم تقرير حول التدابير التي تم اتخاذها لتعزيز تنفيذ إدارة IMCAM ضمن تقاريرهم الوطنية؛
5. حث الأطراف والحكومات الأخرى على مساندة المبادرات المقدمة من مديري السواحل والعلماء من أجل:
- (أ) وضع الآليات في مكانها المناسب للتلعب على فجوات الاتصال، مع الوضع الكامل في الاعتبار المعرفة المحلية والتقلدية والممارسات الثقافية، وتشجيع استخدام اللغة غير الفنية؛
- (ب) تحسين تجميع المعلومات ومقارنتها وتقسيرها وتوصيلها ونشرها وتحسين مشاركة أصحاب المصلحة في تنفيذ قرارات الإدارة؛
- (ج) تصميم برامج قابلة للتكييف لإدارة IMCAM تضع في اعتبارها/ تستجيب للتغير البيئي، وكذلك المخاطر المادية أو البيولوجية المتكررة أو الناشئة.
6. الطلب من الأمين التنفيذي، بالتعاون مع الأطراف والمنظمات ذات الصلة، تجميع وتحليل دراسات الحال حول التنفيذ الناجح وغير الناجح لإدارة IMCAM، وطرح الدروس المستفادة للنظر فيها من قبل الهيئة الفرعية قبل انعقاد الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف؛
7. حث وكالات التمويل على الدخول في شراكة مع أطراف البلدان النامية من أجل مساندة الجهود الوطنية والإقليمية لبناء قدرات طويلة الأجل لتنفيذ إدارة IMCAM، وضمان تناسب التمويل مع احتياجات إدارة IMCAM الوطنية.
-